مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

الأحزاب السياسية في العراق .. مخاض لمّا ينتهي
ورقة تأسيسية

حيدر عبد المرشد

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حولَ قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليَّة جليَّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبِّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنَّما تعبِّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2023

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

Since 2014

الأحزاب السياسية في العراق .. مخاض لمّا ينتهي
ورقة تأسيسية

حيدر عبد المرشد *

مقدمة:

ربما يكون الحديث عن مركزية الأحزاب في العمل السياسي في الدولة الحديثة من نافل القول، وفي الديمقراطيات بشكل خاص، وقد سبق لمركز البيان كتبَ عن الأحزاب السياسية والديمقراطية، وضرورة وجودها ـ الأحزاب ـ كعنصر أصيل في العمل السياسي الديمقراطي، لا تكتمل الديمقراطية بدون الأحزاب ولا يمكن أن تعمل.

على هذا الأساس، وما دام العراق سائراً في عملية التحول الديمقراطي، بشكل سليم أو بطريقة صعبة، فإن وجود التنظيم الحزبي لا فرار منه، ولا يمكن الاستغناء عنه بأي طريقة من الطرق.

وعلى الرغم من أن تأسيس الأحزاب العراقية بشكل رسمي قد رافق تأسيس الدولة، مع إنشاء الحزب الوطني ـ حزب محمد جعفر أبو التمن ـ ناهيك عن التنظيمات ما قبل الحزبية التي سبقت تأسيس الحزب، إلا أن التجربة الحزبية في العراق لا تزال تعاني من مخاضات تأسيسية متكررة، وتدور في حلقات تاريخية مفرغة، تخضع لاشتراطات الحقب المضطربة التي لازمت الحياة السياسية في العراق، وتنقل النظام السياسي فيه من الملكية الى الجمهوريات الشمولية وصولاً إلى صدمة العام 2003 وبدء عملية التحول الديمقراطي بطريقة عاصفة عنيفة.

وبينما يذهب البعض من الباحثين إلى أن الأحزاب الملكية كانت أحزاب تمثل في الغالب مصالح مجموعة معينة، وترتبط بحدث معين، فإن الأحزاب الأخرى التي تشكلت ضمن ظرف تاريخي معين، وفي حقبة زمنية معينة، ارتبطت هي الأخرى بظرف تأسيسها وخضعت لاشتراطاته، ناهيك عن التمرس الأيديولوجي الذي أفرغ نشاطها الوطني في أحيان كثيرة من محتواه، وصيرها تابعاً لأيديولوجيا عابرة للحدود، مرتهنة لأفكار الحزب الأب.

فضلا عن ذلك، فإن نشأة الأحزاب المعارضة تحت وطأة الأنظمة الشمولية في العهود الجمهورية، والقمع، واضطرارها إلى العمل السري، انعكس بطريقة أو بأخرى على أداء الأحزاب

*باحث.

السياسية، بشكل واضح حين انتقلت من المعارضة إلى الحكم دون تجربة متراكمة في العمل الحكومي، وفي ترسيخ الآليات الديمقراطية داخل الحزب، وتنظيم انتقال الزعامة فيها بشكل سلمي، ديمقراطي، الأمر الذي أثر بطبيعة الحال على علاقتها بالحكم، بالدولة والنظام السياسي، وبالأحزاب الأخرى.

على هذا الأساس، يعتزم مركز البيان تقديم سلسلة من الأوراق، تقيم من خلالها الحياة الحزبية في العراق، عبر انتخاب نماذج مختلفة، زمنية، وحزبية، وهذه الورقة هي إطار عام مكثف ومختصر يضع القارئ في سياق المشروع والأوراق التي ستنجز في غضونه.

أولا: الحياة الحزبية في العراق... مرتكز نظري

يجد المتتبع لتاريخ العراق الحديث، إن التنظيمات السياسية تكونت في العراق بشكل مبكر رافق تفتح الوعي السياسي وتفاقم المشاكل العالمية وتداخل المصالح الدولية، خصوصا بملاحظة وقوع العراق – منذ القدم – وسط منطقة الصدام الاستراتيجي وتعرضه لموجات الغزو الامبراطوري بشكل مستمر، مما ترتب عليه أن يحتدم الجدل الفكري والسياسي كأمر ملازم لهذا الحراك المستمر، وهو ما ألقى بظلاله على التفكير بالسياسة، وطرق ممارستها.

ويمكن القول أن المحطات التاريخية الكبرى التي واجهت العراق الحديث لعبت دوراً في جعل الحياة السياسية فيه مرتكزة بشكل أساس على التنظيمات الحزبية، حتى في الأوقات التي شهد فيها البلد حكم الحزب الواحد، فكان الحزب فوق الدولة، وقائده فوقهما معا، على هذا الأساس، تسعى هذه الورقة وما سيليها إلى تقديم صورة مجملة تحيط الدارس لموضوع الاحزاب السياسية في العراق قديما وحديثا بأهم مراحل تطور الحياة الحزبية في العراق، والعوامل التي لعبت دورا في المفاصل التاريخية السياسية وانصبت تداعياتها على الأحزاب وآليات عملها في العراق الحديث والمعاصر.

انطلقت الورقة من ملاحظة مشكلة مزمنة في الحياة السياسية العراقية، تتمثل بأن الأحزاب السياسية في العراق كانت على الدوام رهينة لمؤثرات داخلية وخارجية بالغة التعقيد، أسهمت في حدوث اختلالات بنيوية داخل الاحزاب السياسية العراقية خلال الحقب المختلفة التي مرت بها الدولة العراقية الحديثة، وجعلت من الأحزاب العراقية رهينة الخلاف السياسي والقوى القابضة على السلطة، وقادت إلى أن تكون برامجها في أحيان كثيرة رد فعل تجاه السياسات الحكومية، أو الأحلاف الدولية، والايديولوجيات الكبرى المتصادمة.

وهذه الإشكالية قادت إلى الافتراض بأن بنية الحياة الحزبية في العراق بالمجمل، والأحزاب السياسية بالنطاق الأخص، قد أسهمت في أخذ تفكير المجتمع العراقي بالسياسة إلى اتخاذ مواقف حدية انعكست على الموقف من الدولة، وضعف دعم الدولة على حساب دعم الأحزاب السياسية؛ التي تحولت لاحقاً ونتيجة لتراكم الأخطاء التاريخية إلى بنى ممثلة عن الاثنيات أكثر من كونها بنى ذات طابع سياسي تمثيلي تسهم في تعزيز المشاركة السياسية ضمن إطار العقد السياسي المؤسس للدولة، وأن اضطراب التاريخ السياسي الذي خاضته سواء كانت أحزاب معارضة أو احزاب في السلطة قد انعكس آخر الأمر على أدائها السياسي بصورة سلبية.

ثانيا: مدخل إلى تاريخ الحياة الحزبية في العراق

كما سبقت الإشارة، يمتد تاريخ الأحزاب العراقية إلى حقبة مبكرة سبقت تأسيس الدولة العراقية الحديثة عام (1921)، إذ تعود بجذورها إلى بدايات القرن العشرين، بل يمكن القول أن التفكير بالحياة الحزبية يمتد إلى زمن أقدم يرتبط بنشاط حركة المشروطة في المحيط الجغرافي غير العربي للعراق ما ساعد على نشوء الجمعيات فيه، التي أسس بعضها مجموعة من رجال الدين، ما يمنح الدلالة على اهتمام المؤسسة الدينية بالحياة السياسية آنذاك، لاسيما الأحزاب التي ظهرت في الحقبة المحصورة بين تأسيس الدولة العراقية الحديثة وخروج العراق من الانتداب البريطاني التي كانت تعتمد على كاريزما زعماء لهم تأثيرهم ونفوذهم الديني او المجتمعي.

وظل هذا الحال قائما حتى تأسيس الحزب الشيوعي العراقي الذي ظهر كحزب تكونت قياداته من بين أبناء الشغيلة والفلاحين والطبقات الدنيا من المجتمع.

1. الجذور الفكرية

في القرن التاسع عشر، ظهرت في تركيا وإيران حركة (المشروطية) التي طالبت بالدستور، وكان من البديهي أن ينتقل الجدل بشأن (المشروطية) إلى العراق، وبقدر ما كان الجدل حول المشروطية التركية في العراق تابع للحدث التركي ذاته، فإن الجدل بشأن المشروطية الإيرانية كان العراق نقطة انطلاقه بحكم تواجد المرجعية الشيعية العليا في النجف[1].

وكان لابد من أن ينتقل الجدل بشأن الدستور والدولة في إيران وتركيا إلى أن يصبح همّاً بشأن الدولة ونظامها في العراق، خصوصا مع بواكير اندلاع الحرب العالمية الأولى (1914) وما سبقها

1. د. حسن لطيف الزبيدي، موسوعة السياسة العراقية، ط2، بيروت: العارف للمطبوعات، 2013، ص582.

من أحداث سياسية وتحركات عراقية متوافقة مع دعوة الثورة العربية التي قادها الشريف حسين، وما تلاها من دخول قوات الاحتلال البريطاني إلى العراق، وهذه باقتضاب جذور الحراك السياسي والفكري قبل ولادة الأحزاب في العراق.

2. الجمعيات.. الإرهاصات الأولى للحياة الحزبية.

في صيف سنة (1908) تأسس الفرع العراقي لجمعية الاتحاد والترقي التركية، التي ما لبثت أن انتشرت فروعها في المدن العراقية[2].

وفي البصرة تشكلت (الجمعية الإصلاحية) عام (1913) كفرع لحزب (الحرية والائتلاف) المناهض لجمعية الاتحاد والترقي، صارت لاحقا حزب قائم بذاته، متبنيا برنامجا يتضمن الاعتراف بالسيادة العثمانية على العراق شرط أن تكون اللغة العربية هي اللغة الرسمية للعراق[3].

وفي أعقاب ذلك تأسست في بغداد جمعية سرية سميت (حرس الاستقلال) ولها فروع في بقية المدن العراقية، وشكل نشاطها دورا مهما في اندلا ع ثورة (1920) لاحقا[4].

كذلك تأسست الجمعية الإسلامية في كربلاء عام (1918)، للمطالبة باستقلال العراق ومناهضة الوجود البريطاني[5]، وبين عامي (1918-1917) تأسست في النجف (جمعية النهضة الإسلامية) وأعلن رجالها دعمهم للدولة العثمانية ضد الاحتلال البريطاني[6]، وقابلتها جمعيات أخرى لذات الهدف في عدد من المدن العراقية الأخرى مثل الموصل عام (1912)، فضلا عن الفرع العراقي الذي انشق عن جمعية العهد وأسس كيانا مستقلا في بغداد عام (1919)[7].

وهذا يوضح بالمجمل أن تلك (الجمعيات) كانت في حقيقتها وطبيعة أهدافها تنظيمات سياسية، شكلت الإرهاصات الأولى لنشأة الحياة الحزبية في العراق، وسنجد أنه حتى في عهد ما

2. محمد علي كمال الدين، النجف في ربع قرن منذ سنة 1908، تحقيق وتعليق كامل سلمان الجبوري بيروت: دار القارئ للطباعة والنشر والتوزيع، المواهب للنشر والتوزيع، 2005، ص138.
3. د. حسن لطيف الزبيدي، مصدر سبق ذكره، ص179.
4. عبد الجبار عبد مصطفى، تجربة العمل الجمهوري في العراق بين 1958-1921، بغداد: وزارة الثقافة والفنون، 1978، ص84.
5. المصدر نفسه.
6. محمد علي كمال الدين، مصدر سبق ذكره، ص185-180.
7. د. حسن لطيف الزبيدي، مصدر سبق ذكره، ص181، 182.

قبل الاستقلال فإن من بين أوائل الأحزاب العراقية تأسيسا كان وليد جمعية تناظر هذه الجمعيات القديمة وهو الحزب الوطني الديمقراطي، حزب كامل الجادرجي الذي انبثق عن جماعة الأهالي.

3. الحقبة الأولى لتأسيس الأحزاب العراقية.

لم يكن تأسيس الحياة الحزبية في العهد الأول من عمر الدولة العراقية بعيداً عن الأفكار اليسارية[8]، ولكن ظروف التأسيس المضطربة بداية تأسيس الدولة العراقية أخّرت ظهور الأحزاب حتى تأسس الحزب الوطني العراقي عام (آب 1922)[9] على يد محمد جعفر أبو التمن، وبالمجمل، يمكن القول إن أهم ما تمخض عن النشاط السياسي للحزب الوطني تمثل بأمور ثلاثة:

الأول: توحيده كل العراقيين باختلاف طوائفهم في العمل الوطني.

الثاني: كان المبادر الأول لوضع العمال ضمن الخريطة السياسية بتشكيله لجمعية أصحاب الصنائع، ثم قيادته للإضراب، ومن نشاط الحزب ولد التنظيم النقابي الأول للعمال في العراق، وعبره ظهرت موهبة محمد صالح القزاز العامل الميكانيكي الصغير الذي يعد أول قائد عمالي نقابي في العراق.

الثالث: من مدرسة الحزب الوطني خرجت القيادات الأولى للتيارات الأساسية الثلاثة التي ستتصدر المعارضة في المستقبل: الإصلاحية العروبية الواعية للتقاليد (نادي المثنى وحزب الاستقلال)، والجناح اليساري المتمثل بمجموعة الأهالي وجمعية الاصلاح الشعبي والحزب الوطني الديمقراطي، والتيار الثوري (لجنة مكافحة الاستعمار والاستثمار) و(الحزب الشيوعي العراقي)[10].

أما جماعة الأهالي التي تشكلت بعد تحلق مجموعة من الشباب الجامعي حول جريدة الأهالي لصاحبها حسين جميل عام (1932) متخذة من الاشتراكية الغربية أساسا فكريا لها، وترتب على وجودها تأسيس عدد من الجمعيات وصولا إلى ذروة تطورها في العمل السياسي بتأسيس الحزب الوطني الديمقراطي عام (1946)[11].

8. انظر للتفاصيل الفصل الأول من كتاب حنا بطاطو، العراق.. الحزب الشيوعي، الكتاب الثاني الكويت: دار القبس، بدون تاريخ، كذلك الصفحات 44-42.
9. د. حسن لطيف الزبيدي، مصدر سبق ذكره، ص659.
10. نقلا عن حنا بطاطو، الكتاب الأول، ص334.
11. د. حسن لطيف الزبيدي، مصدر سبق ذكره، ص656، وللمزيد ينظر عبد الجبار عبد مصطفى، مصدر سبق ذكره، ص112-107، وينظر د. عبد الحسين شعبان، جذور التيار الديمقراطي في العراق، بيروت: دار بيسان، 2007.

من جانب آخر، وفيما يخص أقدم الأحزاب العراقية التي لا تزال فاعلة حتى اليوم وهو الحزب الشيوعي العراقي فلم يكن إلا وليد تطورات عديدة إبان ثلاثينيات القرن المنصرم، حيث نمت على أثرها في المحافظات الأخرى خلايا مشابهة قادت إلى أن تتشكل اللجنة المركزية الأولى للحزب الشيوعي العراقي[12].

كما أن نوري السعيد رئيس الوزراء لعدة مرات في العهد الملكي قد أسس بدوره حزباً يعد انموذجاً للأحزاب التي يتم تشكيلها لغايات مرحلية وتنتهي الحاجة له لاحقا، فقد أسس السعيد أبان وزارته الثانية، حزب (العهد) في (14 تشرين الأول 1930) ليضمن تجميع أنصاره داخل المجلس النيابي بأغلبية تتيح التهيئة لعقد معاهدة (1930) مع بريطانيا، وبعد سقوط وزارته عام (1932) انتفت الحاجة إلى الحزب وتلاشى وجوده[13].

4. استقلال العراق وانضمامه إلى عصبة الأمم

في (30 حزيران 1930) تم توقيع معاهدة استقلال العراق، وانتهاء الانتداب البريطاني، ورشحت بريطانيا العراق لينضم إلى عصبة الأمم، وهو ما لم يتم إلا في (تشرين الأول 1932).

ومع اندلا ع الحرب العالمية الثانية، وعودة البريطانيين إلى احتلال العراق مرة ثانية على أثر حركة الكيلاني لم يكن المناخ مؤاتيا لأي حياة حزبية، حتى (2 نيسان 1946)، ليتأسس في (24 آب 1946) الحزب الوطني الديمقراطي بزعامة كامل الجادرجي، الذي يعد واحدا من أهم الأحزاب السياسية في العهد الملكي، وشكل جبهة معارضة دائمة قوية خلال مختلف الوزارات الملكية[14]، وتلاه حزب الاستقلال في (12 آذار 1946)[15].

وفي ذات العام تم تأسيس مجموعة من الأحزاب، مثل حزب الاتحاد الوطني، وحزب الشعب، ثم انتكست الحياة الحزبية مرة أخرى بإعلان الأحكام العرفية عام (1948) وهنا أسس نوري السعيد مرة أخرى حزباً مرحليا هو حزب الاتحاد الدستوري في (24 تشرين الثاني 1949)[16].

12. حنا بطاطو، العراق الكتاب الثاني، مصدر سبق ذكره، ص83، ص87 وما يليها.
13. عبد الجبار عبد مصطفى، مصدر سبق ذكره، ص104-103.
14. عبد الجبار عبد مصطفى، مصدر سبق ذكره، ص122-116.
15. المصدر نفسه، ص123-122.
16. انظر عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، صيدا: مطبعة العرفان، 1965، ج8 ص106-96.

وخلال الأربعينات ظهرت أولى الأحزاب الكردية كـ (أمل) و(شورش)[17] ، أما الحزب الديمقراطي الكردستاني الأخير الذي سيغدو لولب الحركة الكردية القومية فكان قد تأسس في النصف الأول من العام (1946) في مهاباد في إيران، بدعوة من الملا مصطفى البارزاني ثم عقد مؤتمره التأسيسي في (16 آب 1946)[18].

وفي الخمسينات، بدأت أولى بوادر التنظيمات القومية ممثلة بحزب البعث في العراق[19].

ختاما، تجدر الإشارة له إن تنظيم الحياة الحزبية بقانون لم يتم إلا بإصدار (قانون الجمعيات) برقم (63 لسنة 1955)[20].

5. الحقبة الجمهورية

يمكن تقسيم هذه الحقبة إلى عدة مراحل حسب العهود الجمهورية العراقية:

المرحلة الأولى: العهد الجمهوري الأول

كان لبعض الأحزاب التي تأسست في العصر الملكي اتصالات بتنظيم الضباط الأحرار الذي قاد انقلاب (14تموز 1958)، وبعض تلك الأحزاب كانت أحزابا رسمية مسجلة بإجازة وزارة الداخلية مثل حزب الاستقلال، والحزب الوطني الديمقراطي، وبعضها أحزاب سرية غير مجازة وأبرزها الحزب الشيوعي العراقي، وبالمجمل لعبت هذه الأحزاب دورا في تحريض الرأي العام تجاه الحكومة الملكية، وعمق بعض هذه الاحزاب اتصالاته بالضباط الكبار[21].

ثم حدثت النقلة الأكبر في كانون الثاني (1960) بإصدار (قانون الجمعيات) (برقم 1 لسنة 1960) الذي جاء في حيثياته أنه جاء لتلافي القيود التي تضمنها قانون الجمعيات السابق، وسهل من إجراءات عمل الأحزاب وشروط تأسيسها[22].

17. عبد الجبار عبد مصطفى، مصدر سبق ذكره ص141-139.
18. المصدر نفسه، ص142.
19. المصدر نفسه، ص150-149.
20. نص القانون على قاعدة التشريعات الداخلية:
http://www.iraqld.iq/LoadLawBook.aspx?page=1&SC=&BookID=27545
21. ليث عبد الحسن جواد الزبيدي، ثورة 14 تموز 1958 في العراق، بغداد: دار الرشيد، ط1 1979، ص90-67.
22. نص القانون على قاعدة التشريعات العراقية:
http://www.iraqld.iq/LoadLawBook.aspx?page=1&SC=&BookID=3566

وفي ذات الشهر تقدمت أربعة أحزاب أخرى بطلبات التأسيس إلى وزارة الداخلية[23]، ولكن إجازة الأحزاب لم تأخذ مساراً طبيعيا إلى القبول، فقد تفاقمت مشكلة تقديم جماعتين شيوعيتين لطلب تأسيس حزب باسم واحد، كما أن وزارة الداخلية رفضت طلب الحزب الإسلامي وحزب التحرير، معللة ذلك بالقول إن مناهج الحزبين لا تؤمن «بالمبادئ والأفكار الديمقراطية التي تسير عليها الجمهورية وإنما أفكارهما ومبادئهما رجعية ولا تسير مع خط الثورة»[24].

ولكن الحزب الإسلامي، استأنف طلبه لدى محكمة التمييز العراقية، فقبلت المحكمة الطعن وأجازت الحزب، حتى أمر الحاكم العسكري العام بحل الحزب في (16/آذار 1961) وبعد وصول حزب البعث للسلطة عام (1968) غادر عدد كبير من قيادات الحزب العراق فأوقف الإخوان تنظيمهم بشكل رسمي في نيسان (1971)[25].

وما ينبغي الإشارة له هو بروز التنظيمات الدينية بالتزامن مع التغيير العسكري العاصف في تموز 1958)، ومع التغيرات الاجتماعية التي جاء بها الانقلاب العسكري، وتزايد النشاط الشيوعي وتنامي الصراع الفكري بين الحزب الشيوعي العراقي والمؤسسة الدينية، مع كل هذا ونتيجة له ولدت الأحزاب الدينية بشكل صريح، مثل الحزب الإسلامي الذي سلفت الإشارة إليه، ثم حزب الدعوة الاسلامية بعد ذلك.

إن الصدام الإيديولوجي الذي رافق انقلاب (1958)، وما جلبه معه من أفكار قومية وماركسية قاد القوى الدينية لأن تبدأ بالتأصيل لذات إسلامية، والإيديولوجيا اسلامية، وبينما كان الحزب الإسلامي وليد تنظيرات الإخوان المسلمين، فإن حزب الدعوة كان انعكاسا شيعيا لهم، وتشير الدراسات إلى أن واضع الأسس النظرية الأولى له السيد محمد باقر الصدر في بيان حمل اسم الأسس) صدر عام (1960)[26]، وارتبط بشكل كبير بالتغيرات الاجتماعية التي والسياسية التي ترتبت على التغيير العسكري 27).

23. ليث عبد الحسن جواد الزبيدي، مصدر سبق ذكره، ص168- 275.
24. ليث عبد الحسن جواد الزبيدي، مصدر سبق ذكره، ص283-279.
25. المصدر نفسه، ص283، د. حسن لطيف الزبيدي، مصدر سبق ذكره، ص69.
26. فالح عبد الجبار، العمامة والأفندي.. سوسيولوجيا خطاب وحركات الاحتجاج الديني، ترجمة أمجد حسين، بغداد/بيروت: منشورات الجمل، 2010، ص126-119.
27. د. احمد الموصللي، موسوعة الحركات الاسلامية في الوطن العربي وإيران وتركيا، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005 ط2، ص291، ود. حسن لطيف الزبيدي، مصدر سبق ذكره، ص261.

المرحلة الثانية: العهد الجمهوري الثاني.

شهد العام (1963) العديد من الاضطرابات السياسية حيث استولى عبد السلام عارف شريك عبد الكريم قاسم في الانقلاب العسكري على الملكية في العراق عام (1958) على مقاليد الحكم واغتيال قاسم وأنهى بذلك نفوذ الحزب الشيوعي العراقي بمساعدة من البعثيين والقوميين في شباط/ 1963 ثم ما لبث عبد السلام عارف أن انقلب على حزب البعث وقمعه وحظره بالتزامن مع حظر الحزب الشيوعي خلال تشرين الثاني من ذات السنة، ما أصاب الحركة الحزبية بالمجمل بجمود قوي[28].

المرحلة الثالثة: العهد الجمهوري الثالث.

كان مجيء البعث إلى السلطة مرة أخرى بعد انقلاب (1968) إيذانا بانتهاء الحياة الحزبية في العراق، وانتقلت الأحزاب السياسية بالمجمل إلى ممارسة نشاط سري تضاءل إلى أبعد درجة داخل البلد.

(ولم يصدر أي قانون جديد ينظم الحياة الحزبية حتى صدور قانون الأحزاب السياسية) رقم 30 لسنة 1991)[29]، وعلى الرغم من أن القانون تحدث عن حق كل عراقي بتأسيس حزب إلا أنه عملياً لم يكن هناك أي حزب فاعل في إطار علني سوى حزب البعث.

وفي الخارج تم إعادة بناء التنظيمات المعارضة، فتم إحياء الحزب الإسلامي العراقي، كما أن الأحزاب القديمة بذاتها شهدت انشقاقات كبرى[30]، كما أن البعض من القوميين والمنشقين أسسوا حركة الوفاق الوطني فضلا عن تأسيس المؤتمر الوطني العراقي، بالإضافة إلى حركات معارضة أخرى كثيرة كانت ضعيفة التأثير في العمل السياسي.

وفي مؤتمر فينا (16-19 حزيران 1992) اتضحت خارطة القوى السياسية العراقية المعارضة، واتفقت في المؤتمر أكثر من (200) شخصية سياسية عراقية على جملة من الأهداف تتعلق بتنظيم العمل المعارض، وأهداف المؤتمر الوطني، ورؤيته السياسية وما يريده أصحابه، وفي

28. فالح عبد الجبار، مصدر سبق ذكره، ص234-209.
29. نص القانون على قاعدة التشريعات العراقية:
http://www.iraqld.iq/LoadLawBook.aspx?page=1&SC=&BookID=18544
30. ينظر مثلا د. حسن لطيف الزبيدي، مصدر سبق ذكره ص261.

المؤتمر تم انتخاب هيئة عام ضمت (87) عضوا «تعبر عن تركيبة المجتمع العراقي السياسية والقومية والدينية والمذهبية والاجتماعية والثقافية، كما انتخبت الهيئة العامة بدورها هيئة تنفيذية من (17) عضواً» وهو نص ما جاء في حيثيات المؤتمر [31].

على صعيد آخر متعلق بالشأن الكردي، وبعد انهيار حركة الملا مصطفى البارزاني عقب توقيع العراق لاتفاقية الجزائر مع إيران عام 1975) رفضت بعض القيادات في الحزب الديمقراطي الكردستاني القبول باستسلام الحركة الكردية المسلحة، وأعلنت في دمشق (22/5/1975) تأسيس حزب الاتحاد الوطني الكردستاني) برئاسة جلال الطالباني، ليصبح الحزب الشريك الثاني على زعامة الأكراد لوقت طويل [32].

سادسا: الحياة الحزبية في العراق بعد 2003)

لقد شهدت حقبة ما بعد (2003) في العراق وضعا فوضويا معقداً، وبقدر ما تسيّدت القوى المناوئة القديمة المعارضة للمشهد السياسي، فقد رافق ذلك تأسيس عدد ضخم من الكيانات السياسية في العراق، كانعكاس بديهي لحرمان طويل من الحياة الحزبية في العراق.

ومنذ أول تنظيم إداري أنشأته الولايات المتحدة لإدارة الشأن السياسي العراقي بعد (2003) وهو مجلس الحكم، الذي شكلت القوى الحزبية المعارضة جسمه الرئيس، وإن ضم بعض الشخصيات المعارضة التي لم تنتظم بحزب، بدا أن مجلس الحكم لم يكن إلا صدى لما ورد في حيثيات إنشاء المؤتمر الوطني العراقي فجاء اختيار أعضاء مجلس الحكم قوميا ودينيا ومذهبياً، بطريقة أوضحت ما سيكون عليه شكل التنافس الحزبي لاحقا، الذي بدا خاضعا للصراعات الطائفية والقومية مهما اتخذ من الآليات الديمقراطية وسيلة له.

ومنذ أول انتخابات عراقية تمت في (30 كانون الثاني 2005) اتخذ توزيع القوى السياسية الرئيسة تقسيما شبه ثابت على قوى محددة هي:

أ. التمثيل السياسي الشيعي.

31. وثائق المؤتمر الوطني العراقي، فينا: بدون ناشر، 1992، ص3.
32. علي السعدي، حزام النار.. الجعفري والعراق الجديد مفردات المواجهة وملامح السلام، بيروت: العارف للمطبوعات، 2009 ط2، ص244.

ب. التمثيل السياسي السني.

ج. القوى العلمانية.

د. القوى الكردية.

هـ. كوتا الأقليات.

و. بعض القوى المستقلة، التي كان عددها ينقص أو يزيد بحسب الحالة السياسية، وأصبح لها وجودا ملحوظا بعد احتجاجات تشرين 2019.

هنا، لابد من العودة قليلا للتذكير بوضع خاص للقوى السياسية في العراق، يتمثل بأن بعضها وعلى الرغم من فاعليته، وامتلاكه قواعد شعبية واسعة لكنه حتى الآن لم يطور كيانه السياسي إلى تنظيم حزبي محدد، وأبرز من يمثل هذه القوى هو التيار الصدري، الذي وبالرغم من تشكيله لهيئة سياسية، لكن هذه الهيئة بدا أن عملها هو تنظيم الشأن الانتخابي وضمان وصول ممثلي التيار الصدري إلى مجلس النواب عبر تكتلهم النيابي.

ثالثا: قوانين الأحزاب العراقية

مرت الأحزاب العراقية بأوضاع مختلفة، كان التكييف القانوني لوجودها غير منتظم ولم يسر بنسق واحد، ففي بداية العهد الملكي صدر قانون الجمعيات لسنة 1926) الذي ألحق بتعديل في ذات السنة كان قانونا متأخرا، إذ يلاحظ أن تأسيس الأحزاب العراقية قد سبقه بسنوات، كما أن إدراج الأحزاب ضمن خانة الجمعيات) يشير إلى أمر ذو دلالة بالغة يتصل بطبيعة العمل السياسي والأفكار المؤسسة للأحزاب.

ولم يختلف الحال مع قانون الجمعيات رقم 63 لسنة 1955) – سبقه مرسوم بذات الاسم بالرقم 19 عام 1954) وجاء هذا القانون لإلغاء المرسوم – وتعديله الذي صدر في العهد الجمهوري الأول باسم تعديل قانون الجمعيات رقم 63 لسنة 1955) وكذلك بعد انقلاب عام 1958) وقيام الجمهورية العراقية وصدور قانون الجمعيات رقم 1 لسنة 1960)، ولم يصدر قانون صريح للأحزاب باسمها حتى صدور قانون الأحزاب السياسية رقم 30 لسنة 1991) الذي ألحق بتعديل في ذات السنة.

وبعد العام 2003) أصدر الحاكم المدني بول بريم الأمر رقم 97 قانون الاحزاب والهيئات السياسية) الذي ظل نافذا حتى صدور قانون الأحزاب السياسية رقم 36 لسنة (2015)[33].

ثالثا: الحزب والمأزق التاريخي... مقاربة أولية عبر نموذجين

على الرغم من أن هذه الورقة تسعى الى تقديم إطار عام لتحليل كل حزب على حدة، إلا أنه من الواجب تقديم خلاصة مكثفة تساوق فرضيتها الأساس، وتقدم مثالا سريعا حول المأزق التاريخي الذي حكم تأسيس بعض الأحزاب، ولا يزال بشكل أو بآخر يهيمن عليها على الرغم من مضي عقود على التأسيس، وتبدل الظروف، وتغير ملامح المأزق التاريخي، الملازم ـ المأزق التاريخي أي كان ـ للحياة السياسية في العراق، في هذا السبيل، سنتخذ من حزبي الدعوة، والديمقراطي الكردستاني مثالا.

33. للاطلاع على نصوص القوانين على قاعدة التشريعات العراقية:

قانون تعديل قانون الجمعيات لسنة 1926:

http://www.iraqld.iq/LoadLawBook.aspx?page=1&SC=&BookID=213

قانون الجمعيات رقم 63 لسنة 1955:

http://www.iraqld.iq/LoadLawBook.aspx?page=1&SC=&BookID=27545

تعديل القانون:

http://www.iraqld.iq/LoadLawBook.aspx?page=1&SC=&BookID=11860

قانون الجمعيات رقم 1 لسنة 1960:

http://www.iraqld.iq/LoadLawBook.aspx?page=1&SC=&BookID=3566

الأمر الإداري رقم 97 لسنة 2004 قانون الأحزاب والهيئات السياسية:

http://www.iraqld.iq/LoadLawBook.aspx?page=1&SC=&BookID=21693

قانون الاحزاب السياسية رقم 36 لسنة 2015:

http://www.iraqld.iq/LoadLawBook.aspx?page=1&SC=&BookID=32447

1. حزب الدعوة والحركة الإسلامية

ارتبط تأسيس الحزب بالتغيرات السياسية وتصاعد الحراك الايديولوجي بعد انقلاب العام 1958)، فحتى تلك اللحظة الفارقة التي ولدت فيها أحزاب إسلامية العنوان، بتخصيص مذهبي واضح، حتى تلك اللحظة لم يكن في العراق حزب يعبر بصراحة عن انتماء ديني/ مذهبي.

ولكن التفجر الأيديولوجي الذي رافق انقلاب (1958)، وما جلبه معه من أيديولوجيات قومية وماركسية غيّر المعادلة، وقاد القوى الدينية لأن تبدأ بالتأصيل لذات إسلامية، والأيديولوجيا بديلة[34]. وفي الاجتماع التأسيسي الموسع الذي عقد عام (1958) ـ في كربلاء ـ تم اختيار أول قيادة للحزب وضمت: السيد محمد باقر الصدر، السيد محمد مهدي الحكيم والسيد محمد باقر الحكيم، ومحمد صادق القاموسي) وقد خاض الحزب منذ اول نشأته صراعات عدة مع مختلف التيارات الفكرية والسلطات السياسية، فقد اشتبك في السجال مع الشيوعيين، والبعثيين، وقدم الحزب العديد من الشهداء أبان السبعينات والثمانينات، وكانت ذروة الضربات التي تعرض لها هي إعدام منظره ومفكره الكبير السيد محمد باقر الصدر بداية الثمانينات[35].

((تأسس الحزب من الأساس وفق استجابة للتحديات الايديولوجية التي واجهت المجتمع العراقي والمؤسسة الدينية، وعلى الرغم من ذهاب البعض إلى أن موقف الحزب من الدولة يعكس في ظاهره درجة من التطبيع مع الفكر السياسي الحديث الذي يذهب إلى أن الدولة بوصفها إطار لتنظيم تداول السلطة وتوزيع السلطات وإدارة المجتمع هي في جوهرها نتاج اجتماعي، وباصطلاح الصدر ظاهرة اجتماعية))[36] ، إلا أن الحزب أعلن عن نفسه بوضوح بأن الدولة التي يريدها هي الدولة الإسلامية، مُصَّدرا نظامه الداخلي بالقول: ((إن اسم حزبنا هو حزب الدعوة الاسلامية، فطبيعة عملنا، والتعبير الشرعي عن واجبنا في دعوة الناس إلى الإسلام هو: الدعوة الإسلامية)، ذلك لأننا دعاة إلى الله وأنصار للإسلام... فحركتنا إسلامية تعتمد العقيدة الإسلامية وما ينبثق عنها وما يبتني عليها كرابط تربط بين أعضائها وتربطها بالأمة))[37].

وحتى اللحظة الراهنة، لا يزال الحزب يدور في جدل بين قياداته حول تحديد هوية الحزب

34. فالح عبد الجبار، مصدر سبق ذكره، ص126-119.
35. د. حسن لطيف الزبيدي، مصدر سبق ذكره، ص261.
36. فؤاد إبراهيم، الفقيه والدولة.. الفكر السياسي الشيعي، بيروت: دار الكنوز الأدبية، 1998، ص335.
37. صلاح الخرسان، حزب الدعوة الإسلامية.. حقائق ووثائق، دمشق: بدون ناشر، 1999، ص541.

ورؤيته السياسية والدينية، حيث طرح أحد قياديه رؤية حول ما أسماه مأسسة الحزب)) واشترط أن يسبقها عملية تحديد هوية حزب الدعوة الفكرية ونظريته وغايته وأهدافه الدعوية ومشروعه السياسي))، ويشير إلى أن الحزب لا يزال أسير نمطه التنظيمي والفكري الذي ورثه من الحقب السابقة التي مر بها الحزب حيث يقول ولذلك لا يمكن اعتماد توصيفات أدبيات حزب الدعوة في الخمسينيات والستينيات والسبعينيات والثمانينيات لأعضائه على واقع ما بعد عام (2003) كما يعتقد معظم الرواد منهم))[38].

2. الحزب الديمقراطي الكردستاني

أ. نشأة الحزب

تأسس الحزب في آب من العام(1946)، بعد الإعلان عن جمهورية مهاباد*) وبدفع من الملا مصطفى البارزاني عمل الأكراد العراقيون اللاجئون في مهاباد على تأسيس حزب سياسي لهم على غرار الحزب الديمقراطي لكردستان إيران، فشكلوا لجنة تحضيرية برئاسة البارزاني استهدفت التحضير لتأسيس الحزب، وعقد المؤتمر التأسيسي للحزب ببغداد في(16 آب 1946)، وفي البداية كان اسم الحزب هو «الحزب الديمقراطي الكردي» ولكن في المؤتمر الثالث للحزب، والمنعقد بتاريخ 26 كانون الثاني 1953)، في مدينة كركوك تقرر تغير الاسم إلى «الحزب الديمقراطي الكردستاني»[39].

ومنذ تأسيسه أكد الحزب على الأهداف القومية للشعب الكردي، وكان يدعوا إلى الحكم الذاتي للأكراد في العراق، والإصرار على تثبيت ذلك في دستور دائم[40]، وبعد سنوات من الحرب مع الحكومة العراقية، توصل الحزب إلى اتفاقية الحكم الذاتي للأكراد عام (1970)، التي مُنحت بموجبها الحكومة العراقية حق الأكراد بالحكم الذاتي ضمن الجمهورية العراقية.

ولكن سرعان ما تجدد القتال بين الطرفين؛ بسبب إصرار الحزب على إدخال كركوك ضمن مناطق الحكم الذاتي للأكراد، وهو ما عدته الحكومة العراقية إعلان حالة حرب، وقد انتهى القتال

38. د. علي المؤمن، «مشروع هيكلة جديدة لحزب الدعوة الإسلامية»، موقع قناة آفاق الفضائية على الرابط: https://is.gd/46lQcN
39. د. حسن لطيف الزبيدي موسوعة السياسية العراقية، مصدر سبق ذكره، ص 267-266.
40. حبيب محمد كريم، تأريخ الحزب الديمقراطي الكردستاني- العراق، ط1، دهوك: مطبعة خبات، 1998، ص 49.

بانتصار الأخيرة عقب توقيع اتفاقية الجزائر عام (1975) بين العراق وإيران، الذي أوقفت بموجبها الأخيرة دعمها العسكري للحزب الديمقراطي الكردستاني، فأدت هذه الاتفاقية إلى تمكين الحكومة العراقية من توجيه الضربات الموجعة لتنظيمات الحزب وإضعافه بشكل كبير جداً[41].

بعد وفاة الملا مصطفى البارزاني تولى قيادة الحزب نجله مسعود، وهو القائد الفعلي للحزب منذ العام (1979) وحتى الوقت الحاضر، وفي هذه المرحلة أي منذ نهاية السبعينيات وما بعدها اخذ دور الحزب يتضاءل على الساحة السياسية العراقية، كما أخذ يتعرض لمنافسة متزايدة من التنظيمات السياسية والمسلحة على الساحة الكردية، فلم يعد الحزب المحتكر للحراك السياسي الكردي، وأخذت مناطق نفوذه تتركز في أربيل ودهوك.

ولكن بعد حرب الخليج الثانية (1991)، وإعلان التحالف الغربي عن إنشاء منطقة حظر الطيران في شمالي العراق، اغتنم الحزب الفرصة وبدأ يوسع نفوذه، فقام بالمشاركة بالانتخابات التي نظمت بإقليم كردستان، وحاز الحزب على نصف مقاعد البرلمان في الاقليم[42]، غير أنه لم يظفر بالحكم لوحده، حيث تشكلت حكومة مشتركة لإدارة إقليم كردستان بين الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البرزاني، والاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال الطالباني.

ومنذ ذلك الوقت بدأت توجهات الحزب الديمقراطي الكردستاني تنحو منحا بعيدا عن الحكم الذاتي، وأخذت طموحاته تتوسع باتجاه المطالبة بدولة مستقلة لأكراد العراق، وعلى ما يبدو فإن الحزب رضي بالفدرالية كحل مؤقت، أو ممهد لتطور مستقبلي أكبر، إذ لاتزال توجهات الاستقلال وليس الانفصال سارية لدى الحزب، وهذا ما يمكن أن نلاحظه في أهدف الحزب، وحاول تنفيذه في الاستفتاء على الاستقلال الذي حدث في أيلول عام 2017، والذي انتهى بكارثة على الحزب، خسر بعدها موقعه في كركوك بدخول الجيش العراقي الخاطف لها، وإخراج قوات الحزب منه مواقعها.

ماذا نستنتج؟ لماذا الحزبين؟

في الحقيقة، فإن حزبي الدعوة والديمقراطي الكردستاني لا يزالان أقدم حزبين يمتلكان قواعد فاعلة وقيادات قادرة على القرار السياسي، بملاحظة أن الحزب الشيوعي العراقي يتضاءَل باستمرار،

41. المصدر نفسه، ص 267.
42. د. حسن لطيف الزبيدي موسوعة السياسية العراقية، مصدر سبق ذكره، ص 267.

دون قدرة على التأثير الفعلي في القرار السياسي.

وبقاء الحزبين لليوم، وعلى الرغم من كل إخفاقات مرحلة ما بعد العام 2003، يبين بشكل جلي مأزق الحياة الحزبية في العراق، وتضاؤل الجدل الفكري المسبب لديمومة الأحزاب، واستمرار تنامي التكتلات الحزبية بوصفها ممثلات خالصة للمصالح الاثنية على حساب المجموع الوطني.

الخطاب الحاد الذي يتبناه كلا الحزبين، القومي او المذهبي، في ظل صراع سياسي محتدم لا يكاد يخمد أواره كل انتخابات، وتعكزهما على تاريخ طويل من المعارضة، يبين أن الأحزاب العراقية لا تزال تعيش حالة المعارضة حتى وإن امتلكت قرار الحكم، ولا تزال تخضع لطبيعة الصراع بشأن الهوية والبلد وما تعنيه الدولة ومن يشترك في تكوين نظامها السياسي، وصنع سياساته العامة.

حزب الدعوة لا يزال يمر بعملية تشظٍ مستمرة، وعلى الرغم من نشأته كحزب مناهض للعائلية في الميراث السياسي العراقي فإنه سائر باتجاه ذات الطريق، في ظل انسحاب الكثير من قادته المؤثرين الذين تصدروا مشهد ما بعد العام 2003، بالطريقة نفسها، لا يزال الحزب الديمقراطي الكردستاني رهين قرار العائلة البرزانية، يعيد تكرار ذات مواقفه المتشنجة من الحكومة الاتحادية في بغداد، ويستخدم ذات الخطاب القومي حتى تجاه غرمائه الأكراد داخل إقليم كردستان.

ولا يكاد الحزبان يمارسان أي دور حقيقة لما تقوم عليه الأحزاب عادة، مثل وظائف التنشئة السياسية، وتجميع المصالح، والانخراط الإيجابي في الشأن العام، وتقليل النزاع، وحفظ النظام السياسي، واستدامة العمل باتجاه التداول السلمي للسلطة، لا يزال خطاب المظلومية يسيطر على حزب الدعوة، وكذا الحال بخطاب البيشمركة مع الحزب الديمقراطي.

إن فهم هذا المأزق بشكل دقيق، على المستوى الجمعي العام، وعلى المستوى الفردي لكل حزب عراقي، سيساعد ولا شك في بناء منظومة حلول فاعلة، تسهم في دفع عملية التحول الديمقراطي إلى الأمام بشكل حثيث، وهو ما تهدف له سلسلة الأوراق التي ستتلو هذه الورقة.

خاتمة

من الواضح أن أهم المعوقات التي تواجه الأحزاب العراقية بالمجمل يمكن أن تكون متشابهة من حيث المصدر، إذ أن ما ذكر لا يعني أن القواعد الجماهيرية لهذه الأحزاب متماسكة وغير قابلة لأن تتغير تبعا للحدث العام والمؤثرات الدولية والإقليمية، مع سرعة تقلب مزاج الشارع العراقي.

كما أن هناك تناميا كبيرا لمشاعر السخط تجاه الإخفاقات الحكومية على جميع المستويات، وتنامي نسب الفساد بين أعضاء الأحزاب، فضلا عن ركود القطاع الخاص وعجز الدولة عن المزيد من التوسع في التوظيف في القطاع العام ضمن الأزمات المالية المتكررة في العراق، والتي تضطر كل حكومة لمواجهتها.

كما لا يمكن إغفال ضعف البنية التنظيمية للكثير من القوى السياسية، سواء تلك التي نظمت نفسها بأحزاب رسمية وكيفت أنظمتها لقانون الأحزاب العراقي، أو تلك التي لا تزال تمارس عملها السياسي بوصفها هيئة تنظيمية تفعل خلال الانتخابات وتمارس تكتلا سياسيا داخل البرلمان دون أن تتحول إلى حزب فعلي.

وفي الختام، يمكن أن نصل إلى نتيجة أن الحياة الحزبية في العراق، وعلى مر تاريخها لم تصل يوما إلى نضوج مؤسسي، بسبب عدم الاستقرار الذي رافق الدولة العراقية الحديثة منذ نشأتها، وعدم اكتمال نضوج الهوية الوطنية الجامعة، وتأثر المجتمع العراقي بالقيم التقليدية، والصراع مع الأيديولوجيات العالمية التي ولّدت رد فعل إسلامي، قاد لاحقا وفي ظل عمليات القمع التي مارستها الأنظمة الجمهورية في العراق إلى تخندق إثني تترجم إلى أحزاب سياسية وتكتلات انتخابية، عملت بالمجمل على تأزيم المشكلة الوطنية أكثر مما عملت على ردم الهوة التي سببتها سياسات القمع بين الشعب العراقي.

ويبدو أن مستقبل الدولة العراقية سيظل رهناً للتجاذبات بين هذه الاحزاب، وسعيها إلى تقسيم المغانم الحكومية إلى حصص أكثر من سيرها في بناء عملية سياسية وطنية تقود إلى استقرار الدولة، وتماسك النظام السياسي والحياة السياسية، ما لم يتم تجاوز هذه الأزمات التي أشرنا لها باقتضاب.